واقع الإعلام العراقي بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان 2003م، دراسة وصفية للقوانين والتشريعات التي حكمت الإعلام في العراق.

د. هاشم احمد نغيمش الحمامي

جامعة العلوم الإسلامية العالمية عمّان

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث واقع الإعلام في العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية والبريطانية في عام 2003م، والتغيرات التي طرأت على الإعلام بعد إيقاف العمل بالقوانين السابقة، ويعالج هذا البحث مشكلة تم صياغتها بتساؤل هو: ماهي التشريعات والقوانين والتعليمات التي حكمت الإعلام في العراق بعد احتلاله في عام 2003م.

وتوصل البحث إلى نتائج من بينها: أن الإعلام العراقي تحول بعد 2003م من أعلام تحكمه القوانين والضوابط إلى إعلام فوضوي يمثل الحالة السياسية في العراق، وأصبحت وسائل الإعلام العراقية بعد 2003م تابعة إلى الجهات السياسية أو الدينية، التي أيدت الاحتلال، وكانت في معظمها تفتقر إلى المهنية الإعلامية، كما أن معظم القوانين التي حكمت الإعلام في العراق بعد 2003م انبثقت عن قانون المطبوعات العثماني، مع تغيرات بسيطة، كما صدرت قرارات وتعليمات قيدت حرية الإعلام في العراق ببعض القيود التي تهدف إلى تعزيز سيطرة القوات المحتلة.

Research Summary:

This research looks at the reality of the media in Iraq after the occupation by US and British forces in 2003, is also looking at the changes in the media after the discontinuation of the previous laws, and trying this research to give an answer to the following question: What legislation and laws and regulations that ruled the media in Iraq after the occupation in 2003.

The research found the results, including: that the media in Iraq's transition after 2003 of flags is governed by laws and regulations to messy Media represents the political situation in Iraq, became Iraqi media after 2003 belonging to political parties or religious that supported the occupation, and that most of the laws that have governed Media in Iraq after the 2003 law emerged from the Ottoman publications, also issued decisions and instructions restricted the freedom of the media in Iraq, with some restrictions aimed at strengthening the control of the occupying forces.

مقدمة البحث.

من المعروف أن الاحتلال الأمريكي للعراق كانت له أسباب سياسية وعسكرية، وجغرافية لا يتسنى لنا الخوض فيها في هذا البحث، وسبق هذا الاحتلال العسكري المباشر، حصار اقتصادي وعسكري على العراق دام لأكثر من ثلاثة عشر عاما، وسبق هذا الحصار حرب ضروس، حدثت بين إيران والعراق دامت ثماني سنوات(1980_1988م)، ثم تبع تلك الحرب احتلال العراق للكويت في عام 1990م، وتعرض العراق لحرب بقيادة الولايات المتحدة أخرجته من الكويت في عام 1991م، وأضعفت قدراته العسكرية والاقتصادية، وبعد ذلك كله حدث غزو العراق من قبل تحالف مجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى إسقاط النظام فيه والسيطرة العسكرية عليه في التاسع من نيسان 2003م.

ويعزو البعض احتلال العراق وسقوط نظام الدولة فيه إلى جملة أسباب سياسية واقتصادية، وعسكرية، وأسباب أخرى تتعلق بأخطاء ارتكبها النظام الحاكم في تلك المدة وسوء إدارته للسياسة الخارجية للعراق[1]، وكان من نتائج الاحتلال تدمير البنى التحتية للبلد وتفكيك المؤسسات الحكومية سواء منها العسكرية أو المدنية، مما أدى إلى فوضى عارمة اجتاحت البلد، رافقها عمليات تصفية جسدية منظمة، قامت بها جهات سياسية قدمت مع الاحتلال، وجهات تشكلت في داخل البلاد، منها ذات توجهات دينية طائفية أو عرقية، فضلا عن قيام بعض دول الجوار من دس استخباراتها وعملائها إلى العراق والقيام بأعمال قتل وتخريب بهدف إحداث مزيد من الفوضى بدافع الانتقام.

وأمام هذه الحالة ظهرت على الساحة العراقية أحزاب عدة، ذات مشارب واتجاهات مختلفة، اجتمع بعضها لدوافع طائفية، وبعضها الآخر لدواعي عرقية، ودخلت فيما بينها بحرب خفية غير معلنة كان ضحيتها المواطن العراقي، المضحى به أولا واخرا.

ورافق ذلك التغير ظهور مؤسسات اعلامية تمثل اتجاهات سياسية ودينية وعرقية مختلفة، واصبحت الساحة الاعلامية العراقية، ساحة مفتوحة لكل من يريد ان يدلي بدلوه، مع غياب شبه تام للقوانين والانظمة التي يمكن ان تنظم عمل الاعلام والعاملين فيه.

لذا جاء هذا البحث ليوثق لمدة مهمة من تاريخ الاعلام العراقي، ويحاول الكشف عن واقع الاعلام العراقي بعد احتلال العراق في 2003م، ويتعرف على القوانين والتشريعات التي حكمت ذلك الاعلام ونظمت عملية صدور الصحف والمجلات، واجازت القنوات التلفزيونية والاذاعات، وصيغ عنوان البحث ليكون معبرا عن محتواه فكان عنوانه: واقع الاعلام العراقي بعد احتلال العراق في نيسان عام 2003م، دراسة وصفية للقوانين والتشريعات التي حكمت الاعلام في العراق.

وبهدف الاحاطة بموضوع البحث وتغطية جوانبه كافة، فقد قسم الى مقدمة واطار منهجي، ومبحثان ومطالب عدة، جاء المبحث الاول بعنوان: الصحافة العراقية منذ نشوئها إلى احتلال بغداد في 2003م، وتضمن هذا المبحث الى ثلاثة مطالب: الاول حمل عنوان:الصحافة العرقية منذ ظهورها إلى احتلال العراق في 1914م، والثاني جاء بعنوان:

الصحافة العراقية في زمن الاحتلال البريطاني والحكم الملكي في العراق، والثالث حمل عنوان: الصحافة العراقية في العهد الجمهوري.

والمبحث الثاني حمل عنوان: الصحافة العراقية بعد احتلال العراق في 2003م، وجاء بثلاثة مطالب: الاول: القوانين والتعليمات المتعلقة بالإعلام الصادرة من سلطة الاحتلال والحكومة العراقية المشكلة من قبله، والثاني: الصحف الصادرة في مدة الاحتلال، والمطلب الثالث حمل عنوان: سمات الصحافة الصادرة في مدة الاحتلال.

وخلص الباحث الى نتائج لخصها في نهاية البحث، والله نسال التوفيق والسداد.

الاطار المنهجي للبحث.

اولا: مشكلة البحث:

بعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وسقوط نظام الحكم القائم في العراق، طرات تغيرات ملحوظة في نواحي الحياة المختلفة في العراق، متمثلة في تغير النظام السياسي، وخضوع العراق للاحتلال، وماتبعه من تغيرات اخرى في النظام الاعلامي والتشريعات التي تحكم ذلك الاعلام.

ويعد الاعلام احد الوجوه الممثلة لبنية المجتمع العراقي، وهو يتاثر ويتغير تبعا للتغيرات التي تطرأ على الساحة العراقية، لذا فان عملية الاحتلال واسقاط نظام الحكم السائد في العراق، وبالتالي زوال القانون الذي كان ينظم عمل وسائل الاعلام في العراق، دفعنا للبحث عن شكل القوانين والتشريعات والتعليمات التي نظمت العلاقة بين وسائل الاعلام والسلطة الحاكمة، متمثلة بسلطات الاحتلال والحكومات العراقية المشكلة في ظل الاحتلال.

لذا فان مشكلة هذا البحث تحددت بتساؤل اساسي هو: ماهي التشريعات والقوانين والتعليمات التي حكمت الاعلام في العراق بعد احتلاله في عام 2003م

ثانيا: موضوع البحث:

بما ان مشكلة البحث قد تحددت في التساؤل اعلاه، لذا فان الباحث صاغ عنوان بحثه وفقا لما ياتي: واقع الاعلام العراقي بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان عام 2003م، دراسة وصفية للقوانين والتشريعات التي حكمت الاعلام في العراق.

ثالثا: هدف البحث:

بعد تحديد مشكلة البحث وتحديد موضوعه فان هدف البحث يتمثل في التعرف على واقع الاعلام العراقي بعد احتلال العراق في 2003م والكشف عن القوانين والتشريعات التي نظمت عمل الاعلام في العراق.

رابعا: اهمية البحث:

تاتي اهمية هذا البحث من اهمية الموضوع الذي يتصدى له، فعملية البحث في مدة الاحتلال عن واقع الاعلام العراقي والتعرف على القوانين والتشريعات التي حكمت الاعلام العراقي، تعد من المسائل التي تحظى باهتمام الباحثين والدارسين في حقل الاعلام، ذلك ان مثل هذه البحوث توثق لمدة مهمة من تاريخ الاعلام العراقي، وتقف على التغيرات التي طرأت على القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الاعلام بعد احتلال العراق في عام 2003م.

خامسا: منهج البحث ونوعه:

يعد هذا البحث احد انواع البحوث الوصفية التي تتبع منهج المسح، فقد وصف الباحث واقع الاعلام العراقي بعد احتلال العراق، والقوانين والتشريعات التي نظمت عمل الاعلام العراقي،عن طريق مسح الموجود الفعلي من الوسائل الصادرة في تلك المدة، والاستعانة ببعض المصادر التي وثقت لذلك الموضوع.

المبحث الأول: الصحافة العراقية منذ نشوئها إلى احتلال بغداد في 2003م.

اولا: القوانين التي حكمت وسائل الاعلام العرقية منذ ظهورها إلى احتلال العراق في 1914م:

كان العراق في هذه المدة يخضع إلى حكم الدولة العثمانية، وفي عام 1858م صدر قانون العقوبات العثماني، والذي تضمن بعض المواد الخاصة بالصحافة والنشر، وفي هذا القانون حددت السلطات العثمانية النشر بالحصول على موافقة مسبقة من الحكومة، وأعطت لنفسها الحق في تجريم النشر الذي يمس بأمن وسيادة الدولة العثمانية ومعاقبة المخالفين بالغرامة ومصادرة مطبوعاتهم وغلق مطابعهم[2].

وفي عام 1863م صدر قانون المطبوعات العثماني، الذي يعد او قانون خاص بالصحافة والنشر، يصدر في الدولة العثمانية، وفيه ألزمت الدولة الراغبين في النشر الحصول على ترخيص حكومي قبل نشر مطبوعاتهم من صحف وكتب وغيرها[3]، و لم يكن هذا القانون خاص بالصحافة فقط بل شمل المطبوعات جميعها.

وذهب بعض الباحثين في تاريخ الصحافة، إلى أن أول تعليمات صدرت لفرض الرقابة على الصحافة في الدولة العثمانية، كانت في عام 1867م، في خلافة الصدر الأعظم (محمد نديم باشا)، الذي اصدر قرارا بفحص الصحف الصادرة في الدولة العثمانية قبل نشرها[4].

وشهدت هذه المدة صدور جريدة (زوراء) في بغداد، والتي تعد أول صحيفة تصدر في العراق[5]، مع أن هنالك كتابات إشارات إلى صدور صحيفة في بغداد عام 1816م باسم العراق[6]، إلا أن عدم وجود نسخة من تلك الصحيفة يجعل من غير الممكن اعتمادها كأول صحيفة صادرة في العراق.

وفي عام 1877م شكلت هيئة رقابية بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني، ارتبطت بمديرية المطبوعات[7]، كانت مهمتها مراقبة المطبوعات ومن بينها الصحف، وكان سبب تشكيل هذه الهيئة كثرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي أبدى مرونة تجاه الصحف وخفف من الرقابة عليها في بداية حكمه[8].

وصدرت في هذه المدة أيضا جريدتا (موصل) في عام 1885م، و(بصرة) في عام 1886م[9]، والصحف الثلاث (زوراء، موصل، بصرة) هي صحف رسمية تابعة للحكومة العثمانية .

وبعد إعلان الدستور العثماني في 23 تموز 1908م، وتخفيف الضوابط الخاصة باصدار الصحف، صدر في العراق مجموعة من الصحف والمجلات الخاصة غير المملوكة للدولة، وبلغ عدد الصحف الصادرة في العراق سبع وثلاثون صحيفة ومجلة[10].

وتميزت هذه المدة من تاريخ الصحافة العراقية، منذ إعلان الدستور إلى عام 1914م، بتمتع الصحافة الصادرة في العراق بحيز من الحرية في التعبير عن الرأي وانتقاد السلطة الحاكمة[11].

وفي حزيران 1909م، صدر قانون المطبوعات العثماني الثاني، وهو يمثل نسخة معدلة عن قانون المطبوعات العثماني الاول، نظم بموجبه الية اصدار الصحف والمطبوعات، واشترط الحصول على ترخيص بالاصدار، فضلا عن التزام الصحيفة بتعيين شخص مسؤل عن مايصدر فيها امام الحكومة، ومنعت نشر كل ما من شانه ان يسئ الى رموز السلطة في الدولة[12].

وبعد الانقلاب العثماني في السلطة وتسلم الاتحاديين للسلطة في الدولة العثمانية، حدثت انتكاسة كبيرة في حرية الصحافة والتعبير، مما ادى الى اغلاق عدد كبير من الصحف التي صدرت بعد اعلان الدستور العثماني في 1908م، وسحبت تراخيص الاصدار الممنوحة لها[13]، واستمر التضييق على حرية الصحافة في العراق إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914م.

ثانيا: الصحافة العراقية في زمن الاحتلال البريطاني والحكم الملكي في العراق:

وفي مدة الحرب العالمية الثانية عانت الصحافة في العراق من ظروف الحرب المتمثلة باحتلال البصرة من قبل الاحتلال البريطاني في 22 تشرين الثاني 1914م، حيث وضعت حكومة الاحتلال يدها على مطابع ولاية البصرة وسخرتها لنشر الدعاية للحكومة البريطانية، بعد أن توقفت جريدة بصرة عن الصدور، وأصدرت حكومة الاحتلال بدلا منها جريدة(الأوقات البصرية)[14].

وخضعت المطبوعات الصادرة في العراق إلى رقابة الحاكم العسكري البريطاني والتعليمات التي يصدرها، والتي تناسب ظروف الحرب القائمة، وبعد ذلك تولت الإدارة المدنية المشكلة من قبل حكومة الاحتلال البريطاني إدارة شؤون الصحافة والنشر في العراق[15]، وكانت مدة الاحتلال البريطاني أوقاتا ليست في صالح الصحافة والعاملين فيها، فقد عمدت حكومة الاحتلال البريطاني الى منع كل مامن شانه التحريض على قوات الاحتلال، ودعمت الاقلام التي تمجد الاحتلال وحكومته، وقد اوكلت حكومة الاحتلال مهمة تنظيم شؤون الصحافة والنشر الى دائرة(قلم المطبوعات) التي كانت تمارس بدورها الرقابة على ماينشر، وتعطيل الصحف المناوئة الى سياسة الاحتلال البريطاني[16].

وفي عام 1921م اعلن عن تاسيس الحكومة العراقية، وسمح للاحزاب السياسية بممارسة دورها في الساحة العراقية الامر الذي انعكس على حرية الراي والتعبير، وطغى التوجه السياسي على معظم الصحف الصادرة في تلك المدة[17]،وفي عام 1924م اصدرت الحكومة العراقية قانون(منع دخول وسائل الدعاية المضرة) حيث منع بموجبه دخول وسائل الاعلام من صحف ومجلات ونشرات وكتب تضر بمصالح العراق[18].

وفي عام 1931م صدر قانون المطبوعات العراقي رقم(82) الذي الغى العمل بقانون المطبوعات العثماني، واعطى صلاحيات لوزير الداخلية باغلاق المطبوع في حال نشر مايخالف احكام هذا القانون[19].

وفي عام 1932م صدر القانون رقم (57) الذي اضاف موادا تشدد من قبضة الدولة على الصحافة وتضيق حرية الراي والتعبير[20]، ومن ثم صدر القانون رقم(33) لسنة 1934م، الذي أضاف بعض المواد التي تحد من حرية النشر[21]، وفي عام 1937م صدر القانون رقم(44) الذي اعطى صلاحيات واسعة الى وزير الداخلية في غلق

ومصادرة الصحف المخالفة للقانون، وفي عام 1941م، صدرت مراسيم تزيد من صلاحية الحكومة في مراقبة ومصادرة المطبوعات[22].

وفي عام 1954م صدر مرسوم برقم(24) ينظم عملية اصدار المطبوعات في العراق، وتضمن موادا تحد من حرية النشر والتعبير، والغيت بموجبه جميع الامتيازات والتراخيص بالصدور الممنوحة للصحف والمجلات، وتطلب الامر حصولها على تراخيص جديدة بموجب هذا المرسوم[23].

وشهدت هذه المدة تأسيس الإذاعة العراقية عام 1932م، وتلفزيون العراق عام 1956م[24]، وكان من اهم مميزات مدة الحكم الملكي، هي سيطرة الدولة على وسائل الاتصال الرئيسية كالاذاعة والتلفزيون وبعض الصحف التابعة للدولة، وفرض الرقابة على كل ماينشر[25].

وبصورة عامة نجد ان العلاقة بين الحكومة والصحافة تراوحت بين الشد والجذب، حيث كانت الحكومة تتعسف في تطبيق القوانين بحق الصحافة والصحفيين بحجة الحفاظ على امن واستقرار البلد[26]، كما لجأت الحكومات الى منع دخول الصحف والمجلات من خارج العراق بنفس الحجة السابقة[27].

ويصف احد المؤرخين لتاريخ الصحافة انه وبسبب تضييق الحكومات العراقية المتعاقبة لحرية الراي والتعبير، فان من سمات صحافة العراق في الخمسينات من القرن العشرين انها كانت ذات مستوى ضعيف من حيث الفن الصحفي(التحرير والقوالب الصحفية) وليست ذات قيمة تعبيرية عالية من حيث المضمون، فقد وصفها مضمونها بانه يمالئ السلطة ويحابيها خوفا من سيفها المتسلط على رقاب الصحفيين، مما جعلها تفقد ثقة قرائها[28]، ويؤيد هذا الراي احد الباحثين الذي وصف الصحافة العراقية وكتابها في النصف الثاني من القرن العشرين، بانهم متاخرون عن الصحافة في مصر ولبنان وسوريا[29].

ثالثا: الصحافة العراقية في ظل الحكم الجمهوري من عام 1958م إلى احتلال بغداد في 2003م :

بعد احداث تموز 1958م التي اعلن فيها قيام النظام الجمهوري في العراق، وتسلم عبد الكريم قاسم السلطة، اصدرت حكومة عبد الكريم القانون رقم خمسين لسنة 1959م، الذي نص على تاسيس وزارة الارشاد لتكون مهمتها توجيه الشعب العراقي فكريا، ومحاربة الدعاية المضادة لفكر الدولة[30].

ومع صدور هذا القانون وتاسيس وزارة الارشاد، الا ان حكومة عبد الكريم قاسم ابقت على عدد من القوانين الرقابية على وسائل النشر، التي صدرت في العهد الملكي، ومنها المرسوم رقم(24) لسنة 1945م، الذي استمر العمل به طيلة مدة حكم عبد الكريم قاسم، والغي بعد إعدامه وسقوط حكومته في شباط عام 1963م[31]، وتميزت مدة حكم عبد الكريم قاسم بتشديد الرقابة على وسائل النشر، والترويج لشخص عبد الكريم بصفته الزعيم الاوحد.

وانحدرت الصحافة العراقية عن مستواها المتدني اصلا، لاسباب منها محاولة عبد الكريم قاسم السيطرة على وسائل النشر والصحفيين للتمجيد لشخصه وانجازاته، ومحاربة الاصوات المعارضة والتنكيل بها، مما ادى الى غياب الاقلام الواعية وبروز الاقلام الماجورة في تلك المدة، فضلا عن غياب مؤسسة تعليمية تاخذ على عاتقها تعليم مهنة الصحافة والاعلام في مدة حكم عبد الكريم قاسم[32].

وكان عبد الكريم قاسم قد وضع الصحافة العراقية تحت رقابة عسكرية، تخضع لارادة الحاكم العسكري، الذي اصدر بدوره بيانا يحمل الرقم(131) في الثالث عشر من شهر اب 1960م، فرضبموجبه عقوبات وغرامات على الصحف او المطبوعات او النشرات التي تصدر دون اذن مسبق من الحاكم العسكري، ومنع دخول الصحف والمجلات القادمة من خارج العراق[33].

وكانت حكومة عبد الكريم قاسم تدفع الاموال لشراء ذمم بعض الصحفيين، عن طريق المكتب الصحفي لوزارة الدفاع التي يديرها عبد الكريم قتاسم بنفسه[34].

وبعد الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم بادرت الحكومة الجديدة الى اصدار قانون للمطبوعات في الرابع من نيسان 1963م، والذي الغي في احدى فقراته العمل بالمرسوم المرقم(24) لسنة 1954م، واعاد تنظيم اصدار الصحف بالغاء امتيازات الاصدار القديمة ومنحها تراخيص جديدة[35].

واستمرت الحكومة الجديدة في نفس نهج الحكومة السابقة لها ببسط سييطرتها على وسائل النشر متخذة في سبيل تحقيق ذلك طرق عدة منها امتلاك الصحف الرئيسية الكبرى ودعمها ماديا ومعنويا، واستخدام القوانين لمنع ظهور وسائل اعلام معارضة لها، والاشراف على وسائل الاتصال عن طريق وزارة االثقافة والارشاد[36].

وفي عام 1967م صدر القانون رقم(155) لتنظيم عمل الصحافة والطباعة في العراق، وجعل جميع وسائل الإعلام والمطبوعات مرتبطة بوزارة الثقافة والإرشاد، وألغيت بموجبه جميع التراخيص الممنوحة لإصدار الصحف[37].

وبعد تسلم حزب البعث لمقاليد السلطة في العراق في تموز 1968م، اصدرت الحكومة قانون المطبوعات المرقم(206) لسنة 1968م، الذي نظم عمل الاعلام ووسائل النشر بصورة عامة، وفقا لرؤية الحزب الحاكم، وانيطت مهمة الاشراف على وسائل الاعلام والنشر الى مكتب الثقافة والاعلام في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تولى مهمة توجيه السياسة الإعلامية في العراق وتحديد ملامحها[38].

وخضعت وسائل الاعلام والنشر في العراق الى توجيهات الحكومة الممثلة لفكر الحزب الحاكم وتوجهات قادته، فقد تحددت ملامح الاعلام العراقي في تلك المدة بانها كانت تنسجم مع طروحات حزب البعث العربي الاشتراكي[39]، وكان من سمات الصحافة العراقية في تلك المدة انها استمدت عملها ورسمت خطط عملها وفقا لتوجهات النظام السياسي الحاكم المتمثل في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي[40].

وكانت حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي، قد اولت الاعلام اهمية كبيرة وطورت وسائله ومؤسساته، واخضعته الى نظام الحزب الواحد، وكانت وزارة الثقافة والاعلام تنظم عمل مؤسسات الاعلام الحكومية.

وفي عام 1999م حصل تطور في كم الصحف الصادرة في العراق، بعد ان تولى عدي صدام حسين النجل الاكبر لرئيس جمهورية العراق في تلك المدة، مهام نقيب الصحفيين العراقيين، اذ اسس مجلس الصحف الاسبوعية، وجعله مرتبطا بنقابة الصحفيين العراقيين، واعطى فسحة في اصدار الصحف الاسبوعية، الامر الذي ادى الى ظهور نوع جديد من الصحف لم يالفه القارئ العراقي، الذي تعود على عدد محدود من الصحف الرسمية، التي تميزت اساليبها الصحفية بالرتابة والملل.

ومع ان هذه الصحف كانت تدار من قبل فريق يتبع الى النجل الاكبر للرئيس العراقي، الا انها تميزت بالجراة في طرح الموضوعات مستمدة قوتها من قوة ونفوذ عدي صدام حسين الذي كان يشرف عليها، فقد هاجمت هذه الصحف في مقالاتها وبعض موضوعاتها الوزراء ومكاتبهم وبعض الدوائر الرسمية، وشخصت الكثير من الحالات السلبية التي يمكن ان ترصدها الصحافة في عمل المؤسسات الحكومية، واستمرت هذه الصحف التي طغت على الصحف الرسمية، الى احتلال بغداد من قبل قوات التحالف الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في التاسع من نيسان 2003م.

المبحث الثاني: الصحافة العراقية بعد احتلال العراق في 2003م.

أولا: القوانين والتعليمات المتعلقة بالإعلام الصادرة من سلطة الاحتلال والحكومة العراقية المشكلة من قبله:

بعد احتلال العراق وسقوط نظام الدولة في 9 نيسان 2003م، شهدت الساحة العراقية فوضى عارمة اجتاحت مرافق الحياة كافة، وتوزع الناس في الداخل بين مصدوم بواقع جديد لم يالفه ولم يضعه في حساباته، وبين متردد في التعامل مع هذه الواقع، وفريق ثالث استبشر بالاحتلال وسقوط النظام وغياب السلطة، وفريق رابع حزم امره على مقارعة الاحتلال ومقاومة مشروعه.

وقدمت مع الاحتلال احزاب سياسية تشكلت خارج البلاد تحمل اجندات مختلفة، لايخلو معظمها من الارتباط باجندات دول اجنبية تريد تحقيق مصالحها في العراق بعد سقوط نظام الدولة فيه، واصدرت هذه الاحزاب وبعض التيارات الدينية صحفا ومجلات وانشات اذاعات وراحت تؤسس لقنوات فضائية تعبر عن سياستها وفكرها السياسي اوالديني.

ومنذ استلام السلطة في العراق من قبل قوات الاحتلال في الرابع من نيسان عام 2003م، أصدرت تلك القوات جملة أوامر تتعلق بالصحافة والإعلام في العراق وهي كما يأتي[41]:

1- القانون رقم(14) لسنة 2003م، المتضمن على قرار حل وزارة الثقافة والإعلام في 23 نيسان 2003م، وإيقاف إصدار الصحف والمجلات ووسائل الإعلام التي كانت تصدر في مدة حكم النظام السابق، وحدد ضوابط عامة للصحافة الصادرة بعد سقوط النظام السابق للاحتلال، حيث جاء فيه: " منع وسائل الإعلام من بث أو نشر أية مادة تحرض على العنف أو الإخلال بالنظام أو تدعو لإثارة الشغب وتضر بالممتلكات"[42]، واعطى هذا القانون الصلاحية لحكومة الاحتلال بمعاقبة وسائل الاعلام التي تحرض على العنف او تعمل على اشاعة البلبلة واذكاء الفتن[43]، وامكانية تفتيشها ومصادرة معداتها وتعطيلها[44]، وتحت هذا العنوان العريض سمحت قوات الاحتلال لنفسها من مراقبة الصحف ومداهمة مقراتها وتفتيشها وإغلاقها وفرض الغرامات المالية على أصحابها أو سجنهم.

2- القرار المرقم(6) في حزيران 2003م، الذي نص على تأسيس شبكة الإعلام العراقية، بوصفها هيئة مستقلة للإعلام، تحل محل وزارة الإعلام المنحلة[45]، والتي كانت تمتلك في بداية تأسيسها محطة تلفزيونية، ومحطتين إذاعيتين(AM-FM) وجريدتان هما(سومر والصباح)[46].

3- التكليف الصادر في تموز 2003م إلى(سايمون هالسوك) المتحدث الرسمي والمشرف على سلطات الأمم المتحدة في كوسوفو، بالإشراف على شبكة الإعلام العراقية، وتنظيم الأنشطة الإعلامية في العراق.

وتعد النقاط المذكورة أعلاه هي المرتكزات الأساسية التي اعتمدت في تنظيم عمل الإعلام الرسمي الصادر عن حكومة الاحتلال ومن ثم حكومة العراق الملتزمة باتفاقيات مع الاحتلال، والأمم المتحدة.

وفي ضل غياب قانون واضح ينظم عمل الإعلام ومؤسساته الصحفية، فان الساحة الإعلامية في العراق أصبحت مكشوفة لكل من يريد أن يدلي برأيه ، دون ضوابط قانونية حقيقية، الأمر الذي سهل على العديد من الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية بشقيها الأرضي والفضائي الظهور في مدة احتلال العراق.

وتعود معظم الصحف التي حافظت على استمرارها في الصدور إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية أو التيارات الدينية أو العرقية التي تشكلت لدوافع طائفية أو عرقية بعد احتلال العراق.

وشابت هذه المرحة الكثير من الصعوبات التي واجهت العمل الصحفي، وشهدت عمليات تصفية جسدية لكثير من الصحفيين، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد الإعلاميين الذين قضوا في العراق منذ احتلاله في التاسع من نيسان 2003م ولغاية نيسان من عام 2007م، بلغ مائتان واثنان وثلاثون[47] .

وفي نيسان عام 2004م اتخذ مجلس الحكم في العراق المشكل من قبل الحاكم المدني الامريكي للعراق(بول بريمر) قرارا بتشكيل (هيئة الاتصال والاعلام) رصد لها مبلغ ستة ملايين دولار امريكي، تقوم بمهمة تنظيم العمل الاعلامي للحكومة العراقية، وتراس هذه الهيئة (جمال الماشطة)[48] .

وبعد تشكيل الحكومة العراقية باشراف حكومة الاحتلال، اصدرت قانون الدفاع عن السلامة الوطنية رقم واحد لسنة 2004م، الذي جاء في المادة الثالثة رابعا منه: يحق لرئيس الوزراء فرض الرقابة على المؤسسات الاعلامية وتفتيشها ومعاقبة المخالفين بالحبس لمدة لاتزيد على ثلاث سنين و الغرامة بمبلغ لايزيد على مليون دينار عراقي، او باحدى هاتين العقوبتين[49] .

ثانيا: الصحف الصادرة في مدة الاحتلال:

صدر في العرق بعد احتلاله بمدة قصيرة اكثر من مائة وثمانين صحيفة ومجلة توزعت بين يومية وأسبوعية وشهرية ونصف شهرية، مستغلة عدم وجود ضوابط تحدد الية اصدار المطبوعات، بعد سقوط نظام الدولة في العراق، تعطل معظمها بعد مدة من صدورها، بينما استمرت صحف الاحزاب السياسية وبعض الصحف التابعة للتيارات الدينية في الصدور، ومن الصحف التي صدرت بعد الاحتلال مباشرة ماياتي[50]:

1- جريدة الزوراء: وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الوطني العراقي، صدر أول عدد لها في بغداد في 17 نيسان 2003م.

2- جريدة طريق الشعب: وهي جريدة أصدرها الحزب الشيوعي العراقي في 20 نيسان 2003م.

3- جريدة الدعوة: وهي جريدة تمثل فكر حزب الدعوة الإسلامية، صدرت في الأول من أيار 2003م.

4- جريدة المؤتمر: وهي جريدة ناطقة باسم تنظيم المؤتمر الوطني العراقي (احمد الجلبي) صدر عددها الأول في 8 أيار 2003م.

5- جريدة التآخي: وهي جريدة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهي من الصحف التي كانت تصدر في شمال العراق، إلا أنها بدأت دورتها الثالثة في الصدور في بغداد في العاشر من أيار 2003م.

6- جريدة الطليعة: وهي جريدة الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري، صدر عددها الأول في الثاني 22 ايار2003م.

7- جريدة البيان: وهي جريدة أصدرها حزب الدعوة الإسلامية في الثاني من حزيران 2003م.

8- جريدة صدى الأمة: وهي جريدة ناطقة باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، صدرت في النصف الأول من شهر أيار 2003م.

9- جريدة العمل الإسلامي: وهي جريدة صدرت عن منظمة العمل الإسلامي ظهرت في بغداد في حزيران 2003م.

10-جريدة الدستور: وهي جريدة صدرت عن حركة الاتحاد الدستوري الملكي الهاشمي، في حزيران 2003م.

وتعد الصحف أعلاه من أوائل الصحف التي وزعت في بغداد وتداولها بعض القراء، والتي يمكن القول عنها إنها قدمت مع الاحتلال وكانت جزءا من مشروعه، ولم ينتهي عام 2003م، حتى صدر ما يقرب من (180) جريدة ومجلة، وفي العام الثاني من عمر الاحتلال أي في عام 2004م، وصل العدد بحدود (235) جريدة ومجلة توزعت بين يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية، وفي عام 2005م تزايد العدد ليصل إلى (346) مجلة وجريدة[51].

ثالثا: سمات الصحافة الصادرة في مدة الاحتلال:

يمكن للباحث بعد استعراضه لاهم الصحف ووسائل الاعلام الاخرى التي صدرت او بث موادها بعد احتلال العراق، ان يحدد بعض النقاط التي تمثل سمات الوسائل الاعلامية في العراق في تلك المدة وهي كما ياتي:

1- كانت معظم وسائل الإعلام العراقية تعبر عن توجهات دينية طائفية أو عرقية.

2- تبعية هذه الوسائل إلى أحزاب سياسية أو تيارات دينية.

3- بعدها عن الخطاب الوطني الشامل للعراق بكل أطيافه مع استثناءات بسيطة لبعض وسائل الإعلام المعارضة.

4- عدم استمرارها في الصدور لمدة طويلة، فقد تميزت معظم الصحف والمجلات بقصر عمرها.

5- لم يكن لمعظم الصحف والمجلات مواقع ثابتة لإدارتها.

6- تميز العمل في المؤسسات الإعلامية بالمخاطرة، فقد تعرض الإعلاميون للتصفية الجسدية.

7- غياب القوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإعلام والعاملين فيه.

8- شهدت هذه المدة ظهور المئات من المؤسسات الإعلامية في سابقة لم يشهد لها العراق مثيلا عبر تاريخه.

9- افتقار المؤسسات الإعلامية إلى أخلاقيات مهنة الإعلام، من حيث الالتزام بقواعد وأخلاقيات مهنة الصحافة في المصداقية والمهنية.

10- التمجيد لشخصيات معينة تقف خلف تمويل هذه المؤسسات الإعلامية.

استنتاجات البحث:

يمكن ايجاز اهم الاستنتاجات التي خلص اليها البحث بماياتي:

اولا: بعد تعرض العراق للاحتلال الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، تحول الاعلام العراقي من اعلام تحكمه القوانين والضوابط الى اعلام فوضوي مثل انعكاسا للفوضى السياسية التي شهدتها الساحة العراقية.

ثانيا: تميزت وسائل الاعلام العراقية بعد احتلال العراق بتبعيتها لاحدى الجهات السياسية او الدينية، وكانت في معظمها تفتقر الى المهنية الاعلامية.

ثالثا: تميزت القوانين التي حكمت الاعلام في العراق بانها تطورت عن قانون المطبوعات العثماني، مع تطورات بسيطة تماشت مع التطورات الحاصلة في الاعلام من حيث الوسائل.

رابعا: بعد احتلال العراق اصدرت سلطات الاحتلال جملة قرارات وتعليمات قيدت حرية الاعلام في العراق ببعض القيود التي تهدف الى تعزيز سيطرة الاحتلال على العراق.

خامسا: تعرض الصحفيون في العراق بعد احتلاله في 2003م الى تصفيات جسدية اودت بحياة المئات منهم، في سابقة لم يشهدها العراق على مر التاريخ.

سادسا: شهدت وسائل الاعلام العراقية تطورا كميا كبيرا بعد احتلال العراق بعد ان كانت تلك الوسائل تعد على اصابع اليد.

سابعا: اصبحت ملكية وسائل الاعلام العراقية ملكية خاصة بعد ان كانت ملكيتها حكرا للحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق.

هوامش البحث:

[1] ينظر: طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق،(عمان: الدار العربية للعلوم، 2004م) ص 124-127.

[2] ينظر: سنان سعيد، حرية الصحافة حتى عام 1917، دراسات في الصحافة العراقية السلسلة الإعلامية 30، وزارة الإعلام، بغداد، 1972، ص ص8-9.

[3] فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، بيروت، المطبعة الأدبية، 1933، ص 241.

[4] ينظر: روفائيل بطي، الصحافة في العراق، القاهرة، معهد الدراسات العالية، 1955، ص35.

[5] ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية منذ عهد مدحت باشا والي العراق حتى نهاية عام 1933، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1971، ص 7.

[6] يعقوب يوسف كوريا، حكايات عن الصحافة في العراق، بغداد، الشركة المركزية للطباعة والإعلام، الجزء الأول، 1969، ص13.

[7] ينظر: روفائيل بطي، الصحافة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص131.

[8] منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من 1896-1921، بغداد، مطبعة الأرشاد ، 1969، ص182.

[9] ينظر: منير بكر التكريتي، الزوراء، نشوؤها وتطورها – ألفاظها وأساليبها ، من بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية 1869-1969م، بغداد، مطبعة دار الجمهورية ، 1969م، ص6.

[10] فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية، (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية،1976م) ص11.

[11] ينظر: جريدة الرقيب البغدادية، العدد (115) ، 15 مارس-آذار 1910م.ينظر أيضا: جريدة ولاية البصرة الرسمية، العدد (9)، 25 مارس-آذار 1909م.

[12] ينظر: محمد عبد الرحمن الشامخ، الصحافة في الحجاز (1908-1941م)، بيروت، دار الأمانة، 1971م، ص56،63.

[13] خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، مصدر سبق ذكره، ص 109. ينظر أيضا: منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، مصدر سبق ذكره، ص66.

[14] رجب بركات، من صحافة الخليج العربي، الصحافة البصرية بين المدة 1889-1973 ، مطبعة الأرشاد، بغداد، 1977، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ص ص18،72-75.

[15] ينظر: هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دراسة في الحملة الدعائية البريطانية 1914-1921، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1984، ص101-105.

[16] ينظر: عبد الرحمن فوزي، الرقابة على المطبوعات في العراق – شيء من تاريخها، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية العلاقات، 1981، ص ص6-8.

[17] فائق بطي، تطور المقال في الصحافة العراقية، دراسات في الصحافة العراقية، بغداد، وزارة الإعلام، السلسلة الإعلامية 30 ، 1972، ص 32.

[18] ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 234، في 1924/10/26م.

[19] ينظر: عبد الله إسماعيل البستاني، حرية الصحافة – دراسة مقارنة، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1950، ص104.

[20] ينظر: دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، بغداد، أضبارة تسلسل 108، مديرية التوجيه والإذاعة، وزارة الأرشاد، من تاريخ 1948/10/10 – 1961/10/20.

[21] ينظر: الوقائع العراقية، العدد 1280، في 1934/8/3.

[22] ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام 1988،ص200-202.

[23] ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 3510 في 1954/11/16.

[24] ينظر: فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص11.

[25] خالد حبيب الراوي، ثوابت السياسة الإعلامية في العراق، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد السابع، (تموز 1993)، ص24.

[26] ينظر: فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ، مكتبة بغداد، 1969، ص192.

[27] سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، مصدر سبق ذكره،

[28] ينظر: أديب مروة، الصحافة العربية – نشأتها وتطورها، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1961، ص ص 322-323، ص324.

[29] ينظر: منير بكر التكريتي، أدباء صحفيون، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1979، ص9.

[30] ينظر: الوقائع العراقية، العدد 214، في 1959/8/22.

[31] ينظر: خالد حبيب الراوي، سياسة الأمن الإعلامي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص52.

[32] ينظر: فائق بطي، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها، مصدر سبق ذكره، ص213. ينظر أيضا: المركز العربي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي، القاهرة، مطابع دار الشعب، 1976، ص138.

[33] ينظر: لؤي مجيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص118.

[34] ينظر: فائق بطي، صحافة تموز وتطور العراق السياسي، بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، 1976، ص ص 75-81.

[35] ينظر: عبد الرحمن علي حمد، الصحافة العراقية في ظل ثورة 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، قسم الإعلام ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1995م، ص 93.

[36] ينظر: خالد حبيب الراوي، ثوابت السياسة الإعلامية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص25.

[37] ينظر: وائل البكري، تطور النظام الصحفي في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1994، ص58..

[38] ينظر: هادي نعمان الهيتي ، الاتصال الجماهيري في العراق – وسائله واتجاهاته السياسية، أطروحة دكتوراه في الإعلام غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 1980، ص135.

[39] ينظر: حميد جاعد محسن، التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق، مجلة الإعلام العربي، تونس ، العدد الأول، حزيران، 1983، ص26.

[40] ينظر: ياس خضير البياتي، الصحافة العراقية المعاصرة – جدلية الوظيفة السياسية ولغة التعبير في الكتاب الوثيقة، بغداد، دار الكتب والوثائق، دار الحرية، 1995، ص180.

[41] مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005م، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2)، حزيران2006م، ص45.

[42] وائل عزت البكري، تشريعات الصحافة في العراق، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2)، حزيران2006م، ص217.

[43] **جريدة الصباح ، العدد ،73، 24 ايلول ، 2003**.

[44] الوقائع العراقية ، العدد 3979 ، 17آب 203 ، ينظر نص الامر في الملحق رقم 6.

[45] فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، العدد (347)، بيروت، كانون الثاني 2008م، ص122.

[46] مؤيد الخفاف ، مصدر سابق ، ص46.

[47] فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص124.

[48] **صحيفة الرقيب ، العدد 213 ، 30 آذار 2004**.

[49] ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ، 3987 ، بغداد ، ايلول 2004

[(50)] سعد الدين خضر ، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003 تطبيق وتوثيق، مصدر سابق، ص19 وما بعدها

[51] مؤيد الخفاف ، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005 ، مجلة الباحث الإعلامي ، كلية الأعلام ، العدد الثاني ، حزيران 2007 ، ص47.